مليون جنيه استرليني في السنة ، وان كان يخفض هذا العجز الى ٣٠٠ مليون جنيه استرليني سنويا بفضل شحنات الذهب الكبيرة التي يبيعها في بورصة زيورخ كل سنة(٢٧). وبعبارة اخرى ، ان شعار السوفييت في تعاملهم الاقتصادي مع دول الغرب على هذا الصعيد هو : لا بأس من اعطاء الغربيين شيئا من فائض الغاز والنفط لدينا شريطة أن يساهم هؤلاء في التكاليف العالية لتطوير حقول النفط والغاز في سيبيريا وأن يزودونا بالمعدات والمعامل واللوازم اللازمة لهذا الغرض والتي يحتاجها الاقتصاد السوفييتي حاجة ماسة نظرا لان خطط التنمية والتطوير الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي تتجاوز في أهدافها القدرة الراهنة لمنشآت صناعة وسائل الانتاج في البلاد على تلبية جميع الادوات والمعدات واللوازم والمعامل التي يتطلبها تنفيذ خطط التنمية والتطوير الطموحة هذه . ولا يستطيع المرء ان يستوعب معنى هذا كله الا اذا كانت لديه فكرة عن طبيعة سيبيريا ومدى المصاعب التكنولوجية والتكاليف العالية التي ينطوي عليها تطوير هذه الصحراء الجليدية الكبرى ... وقد كتبت عن ذلك صحيفة الفايننشيال تايمز تقول : « سيبيريا متجمدة شتاء وتتحول الى مستنقعات رخوة صيفا يكثر فيها البعوض ويستحيل فيها نقل المعدات . وقد استنبطت لهذا الغرض طريقة خاصة هي حفر انفاق في الجليد بواسطة المتفجرات تردم بالحجارة. وفي الصيف تصبح هذه الانفاق بمثابة سدود يكون بالامكان تحريك المعدات عليها . ويقر السوفييت بأنه تنقصهم الرساميل والخبرة الفنية المطلوبة لاستغلال الاحتياطي السوفييتي الضخم من النفط ونقله . وان تقديرات الخبراء الامريكيين تفتح الرساميل المطلوبة لتطوير احتياطي النفط غير المستغل بحوالي ١٠٠ مليار دولار اي مائة الف مليون دولار . اما عن موعد بدء السوفييت في الحصول على اي عائد من هذه الاستثمارات فلا يمكن التنبؤ به »(٢٨).

أضف الى ذلك أن « المسافات الطويلة التي تفصل حقول النفط والغاز عن مناطق الاستهلاك قد جعلت من بناء شبكة انابيب مكلفة امر لا بد منه . ففي عام ١٩٧٠ نقلت خطوط الانابيب التي تدر طولها بحوالي ٤١٢٠٠٠ كيلو متر حوالي ٤٠٪ من النفط السوفييتي ، وبحلول عام ١٩٧٥ ينتظر مد خطوط انابيب اضافية طولها نحو ٣٠٠٠٠ كيلو متر »(٢٩).

وفي السنة الحالية وحدها من المقرر مد مما مجموعه ٩٠٠٠ كيلو متر من خطوط النفط والغاز الرئيسية ، فهناك عدا عن خط ساموتلور — كويبيشيف مشاريع رئيسية تشتمل على مد خط لانابيب النفط الخام طوله ١٨٦٦ كيلومترا من باشكيريا الى نوفوروسينسك على البحر الاسود ، واجراء مزيد من التوسع في أنابيب الغاز الممتدة من كومي في شمالي روسيا الاوروبية ومن تيومن في سيبيريا الغربية الى اواسط روسيا الاوروبية»(٣٠). ومن جهة اخرى ، ان بناء المساكن والمدن في سيبيريا يفرض صعوبات تكنولوجية لا تقل عن تلك التي يتطلبها بناء المنشآت الصناعية الخ ، فقد قررت السلطات السوفييتية المختصة بناء مدينة جديدة متوسطة الحجم في منطقة حقل ساموتلور للنفط في سيبيريا الغربية . وبما ان هذه المدينة تقع في منطقة تكثر فيها المستنقعات التي تنمو فيها نباتات الخث (نبات متفحم) وتمتد جذورها الى عمق ١٢ مترا ، لذلك ستشيد مساكنها على منصات من الخرسانة تسندها اعمدة مغروزة في الارض ... أما الشوارع والارصفة فستبنى بمربعات من الخرسانة »(٣١).

نخلص من هذا كله الى أن الضرورات الاقتصادية التي تدعو الاتحاد السوفييتي الى التوجه للدول الرأسمالية الغربية لتطوير سيبيريا واضحة وتتمثل في الكميات الهائلة من رأس المال (زهاء مائة الف مليون دولار) اللازمة ، وهي مبالغ لا تتوفر في الاقتصاد السوفييتي في وقت يجري فيه استثمار كميات كبيرة من رأس المال المتوفر لتطوير الصناعات الاستهلاكية في البلاد والمضي قدما في خطط رفع مستوى معيشة المواطنين وتوفير المزيد من وسائل الرفاهية لهم على نطاق واسع ، كما أن هذه الضرورات الاقتصادية تتمثل في عجز منشآت صناعة وسائل الانتاج عن تلبية جميع احتياجات مشاريع التطوير وخطط التنمية هذه بالسرعة المطلوبة مما يستلزم استيراد قسم من هذه المعدات والمعامل واللوازم من دول الغرب الرأسمالي . أما من هو الرابح الاكبر من هذه الصفقات اقتصاديا فذلك أمر تختلف فيه الاراء ، ولكن يبدو ان